نورس للترجمة يقدم

السيادة والتطور لأيديولوجيا الإنترنت

كتبه جيمس لويس لمركز CSIS في شهر تشرين الأول من عام 2020

ترجمه لمركز نورس من الانجليزية: محمد جهاد وزينب محمد

إن بنية الإنترنت تتغير بتغيّر المفاهيم السياسية التي ترتكز عليها كذلك. فعلى الرغم من أن مصطلح "أيديولوجيا" هو مصطلح محايد في هذه الحالة، إلا أنه قد يحمل دلالات سلبية فيما يتعلق بإطار المفاهيم والمعتقدات التي توجّه عملية صنع القرار. إن الأيديولوجية التي يستند إليها الإنترنت تتطور في بعض الأحيان نحو مزيد من السيطرة السيادية على الشبكات وأنشطة الشبكة. لم يتحقق هذا دون توترات، لكن الخطر الحقيقي من توسيع السيادة ليس الكثير من الشبكات الداخلية المنفصلة ولكن من تفكك الحوكمة، حيث ستظل البروتوكولات الأساسية تدعم الاتصال العالمي، ولكن الاتصال متراكب مع الكثير من قواعد البيانات والخصوصية والأمن غير المنسقة والمتنافرة في كثير من الأحيان.

لقد تم استغلال الإنترنت تجاريًّا بعد فترة وجيزة من نهاية الحرب الباردة، عندما بدا أن ثمة نشوء لإجماع عالمي على أن الحوكمة ستتبع معايير السوق في الدول الديمقراطية حيث سيتقلص دور الحكومة في عالم يصبح فيه "عمالقة الثروة والصناعة المهترؤون" غير ضروريين.

من السهل الاستهزاء بتلك الآراء، لكنها كانت منذ فترة ليست بعيدة، قويةً جدًا وجزءًا من يوتوبيا أكبر تعود إلى جيل الألفية والتي كان العديد من التكنوقراط وبعض محللي السياسة الخارجية شغوفين بها. لكن التوتر الدولي المتزايد، وعودة القومية، والفشل في توفير الأمن والخصوصية أضعف هذه الأيديولوجية الأصلية.

كان التطور في أيديولوجية الإنترنت أمرًا حتميًّا مع زيادة عدد المستخدمين والاستخدامات وزيادة أهميته كبنية تحتية بشكل كبير. لقد كان الإنترنت من صنع الأمريكيين، وكانت القيم الأمريكية للانفتاح وحرية التعبير (التي تشترك فيها العديد من الدول، ولكن ليس جميعها) تشكّل تكنولوجيا الإنترنت والحوكمة، غالبًا بطرق عملت ضد سيطرة السيادة. إن القضية المعروضة علينا ليست كيفية الحفاظ على المشاعات الوهمية ولكن كيفية تشكيل عمل الدولة الذي يهدف إلى خدمة المصالح الوطنية، مع الاعتراف بأن مصالح جميع الدول لا تتطابق بالضرورة، بطرق تقلل من الضرر الذي يلحق بالاتصال العالمي.

ما هي دوافع عملية البلقنة:

يطلق مؤيدوا النهج القديم مصطلح "البلقنة" على عملية تأكيد السيطرة السيادية، لكنهم فشلوا في إدراك المخاوف التي تدفع الدول لتلك التصرفات. إن أوجه القصور فيما يتعلق بالخصوصية والأمن في النهج القديم تدفع الحكومات إلى لعب دور أكبر من أجل حماية مواطنيها. فالإنترنت يقلّص من الخصوصية، والأمان يتضاءل بشكل ملحوظ، وعمالقة التكنولوجيا مستمرون في ذلك مع تجاهل واضح للحكومات. كما يعزز هذا الاتجاه المخاوف بشأن السلوك المناهض للمنافسة والمحتمل ممارسته من قبل عدد قليل من الشركات الكبيرة التي تهيمن على السوق في الإنترنت. فثمة انزعاج عالمي من الدور الفظ للشركات الأمريكية. لكن المفارقة هنا أن الأشخاص الذين يعترضون على هيمنة التكنولوجيا الأمريكية يعتمدون غالبًا على الخدمات التي تقدمها الشركات الأمريكية. ولكن مع

تزايد المخاوف بشأن الخصوصية والأمن وتآكل السيادة الوطنية، تصبح النتيجة هي تغيير سياسات الإنترنت وإعادة تشكيل بنيته.

إن التزايد المطّرد للسيطرة على السيادة في الفضاء الإلكتروني يحدث عندما تسعى الدول إلى حماية مواطنيها وتجد أن نهج عدم التدخل الذي تم تطويره في التسعينيات أصبح أضعف من القيام بذلك. فقد كان نهج عدم التدخل هذا مناسبًا في مستهل التسويق للإنترنت من أجل حماية الصناعة الوليدة وتسريع نموها. بالفعل قد تؤدي الأيديولوجية المُثقَلَة بالتشريعات إلى خنق التنمية إلى حد بعيد، كما لازال الإفراط في اللوائح يشكل خطر تباطؤ النمو. ولكن مع تحول الإنترنت إلى كونه القطاع الأكثر أهمية والأكثر ربحية للنشاط الاقتصادي، وُجد أن نهج عدم التدخل الذي تم تطويره منذ ثلاثة عقود لم يعد كافيًا.

لقد أصبح لدى مستخدمي الانترنت حول العالم الآن قيم مختلفة وتوقعات مختلفة فيما يتعلق بدور الحكومة. ففي عام ٢٠٠٠ لم يكن هناك فيسبوك أو وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى، وكانت جوجل شركة ناشئة صغيرة. وبحلول عام ٢٠١٠ ، أصبح الإنترنت هو البنية التحتية العالمية المركزية للتجارة والتمويل والأمن. فهو يخلق قوى اجتماعية جديدة وقوية تتحدى الاستقرار السياسي. وردًا على ذلك شرعت الدول في بدءِ فرض سيطرتها.

ثمة مخاوف مفهومة ومنطقية من أن الانتقال من الأيديولوجية الأصلية وهيكل الحكم سيُضِرّ بالإمكانات الاقتصادية للإنترنت. وعلى الرغم من أن التشريعات هي الأداة الرئيسية لتوسيع نطاق السيطرة السيادية إلا أنها قد تكون مثالا للحد من النمو والابتكار. وعلى الرغم من وجود أسباب عديدة لفقدان أوروبا الازدهار التكنولوجي، إلا أن الإفراط في التشريعات هو أحد الأسباب. بين قطبي نهجي عدم التدخل والإفراط في التشريعات، هناك حلول وسط، ومَهَمّة صانعي السياسة هي تحديد ما إذا كانت هناك طرق لتلبية المخاوف المشروعة دون الإضرار بآفاق الابتكار والنمو.

البلقنة كعرض من أعراض صراعات أكبر:

يَحدُث التحول السياسي للإنترنت في سياق تحول أكبر في العلاقات الدولية. فلقد أصبح ساحة أوليّة للتنافس بين الصين وروسيا وإيران من جهة، والديمقراطيات من جهة أخرى. وفي هذه المنافسة، تقف الديمقراطيات موقفًا دفاعيًّا. فلم يكن العقد الماضي رفيقًا بأمريكا، وكذلك سبق انحدار أوروبا مِحَن أمريكا. وهنالك منافسون واضحون في الأنظمة الاستبدادية يُفضّلون أن يكون الإنترنت تحت سيطرة الحكومة بدرجة أكبر.

إن الصين وروسيا متهمتان بالسعي لتقسيم الإنترنت، لكن هذه ليست أهدافهم. إنهم يُفضِّلون عدم إنشاء إنترنت جديد منفصل، بل السيطرة على الإنترنت الحالي، وأشاروا إلى الرغبة في حماية السيادة الوطنية والسلامة العامة كأسباب للابتعاد عن نظام الإدارة الذي أنشأته الولايات المتحدة في التسعينيات.

في الواقع، لم يكن الإنترنت أبدا مفتوحًا حقًا أو مجانيًا لأسباب عديدة. حيث يمارس عمالقة التكنولوجيا سلطات شبه حكومية. لقد خططت الصين منذ البداية لتصميم اتصالات الإنترنت العالمية الخاصة بها لضمان السيطرة وتجنب المخاطر السياسية. وها هما روسيا وإيران يحذوان حذو الصين، واضعين نصب أعينهما شبح الربيع العربي والثورات الملونة باذلين الجهود لتقييد الحقوق الفردية عبر الإنترنت. إن الحجة القائلة بأن هذه البلدان يجب أن تقبل المخاطر السياسية من أجل تحقيق أقصى قدر من العوائد الاقتصادية للشركات الغربية غير مقنعة.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن محركات البحث على الإنترنت تقوم بالفعل بتصفية النتائج، عادةً بدون علم المستخدمين، لذا فإن ما تراه الآن ليس سوى جزء بسيط مما هو متاح للجمهور. ففي الحقيقة يظل المستخدمون حبيسي العالم الرقمي الذي تحدده اللغة والموقع. وسيصبح الاختلاف هو أنه بدلاً

من تصفية نتائج البحث بواسطة محرك البحث لشركة ما، يمكن أن تتحكم الآن المخاوف السياسية أو القومية في عملية تصفية النتائج.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود آلية عالمية فعّالة للتنسيق يزيد من عدم الاستقرار. ويأتي القلق بشأن البلقنة في وقت تضعف فيه المؤسسات العالمية بشكل عام وتتفكك أدوات العمل الدولي الجماعي. وقد اعتمدت هذه المؤسسات على نواة قوية عبر الأطلنطي شكّلها الغرب مع اليابان. لكن القوة تدفقت بعيدًا عن قلب المحيط الأطلسي مع تراجع القوة الاقتصادية والعسكرية لأوروبا وتزايد عدم الترابط الاستراتيجي للولايات المتحدة، وهو اتجاه بدأ مع إدارة بوش وقد يكون انعكاس لمشاكل نظامية وليس مجرد سوء حظ.

إن انحدار الولايات المتحدة لا يعني صعود الصين. فمزيج الصين الغريب من دولة عرقية ذات حزب واحد لن يحظى بالدعم الدولي. كما أن الأمم المتحدة، بهيكلها الحالي، أضعف من أن تفرض أي نظام، فهو يتطلب درجة من المجاملة بين القوى العظمى، يتم التعبير عنها عادة في نوع من الالتزام الدولي المُلزِم، مثل تلك التي أنشأت صندوق النقد الدولي أو الاتحاد الدولي للاتصالات أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن أنظمة الحكم المتباينة تزيد من عدم الاستقرار، لكن يعد هذا انعكاسًا لعدم الاستقرار الناتج عن المنافسة بين الدول القوية.

إعادة تعريف الأيديولوجية لاستيعاب السيادة الرقمية:

وفي مواجهة هذه الضغوط يُصبح التغيير حتمياً. إننا في الواقع نُعيد تعريف أيديولوجية الإنترنت، بما في ذلك المفاهيم الأساسية المتعلقة بحوكمتها وهيكلتها. ولا يوجد توافق كبير في الآراء بشأن كيفية إعادة هذا التعريف، ولكن إذا كان هناك من بديل، فهو فكرة السيادة الرقمية الناشئة. يجب أن تبدأ أي إعادة تعريف بوجهة نظر أكثر واقعية للفضاء الإلكتروني (السيبراني). وفي حين أن الهدف على

المدى الطويل هو ضمان الخصوصية والأمن والحقوق الفردية، فإن الهدف المباشر هو استيعاب مخاوف الدول لحماية مواطنيها دون التضحية بالحريات الأساسية.

إن المفهوم الرئيسي لإعادة صياغة المفاهيم هو السيادة الرقمية. فالسيادة الرقمية هي حق الدولة في حكم شبكاتها لخدمة المصالح الوطنية، وأهمها الأمن والخصوصية والاقتصاد، حيث تفرض الدول قوانين ولوائح تنظيمية على الشبكات والخدمات لتحسين الخصوصية والأمن، وضمان الفرص لمواطنيها، والحد من المخاطر السياسية في حالات الأنظمة التي لا تتمتع بشعبية.

إن التأثير الأكثر احتمالاً لإعادة صياغة مفهوم السيادة الرقمية هو زيادة "الاحتكاك" وذلك بسبب المشكلات الناجمة عن القيود المفروضة على الاتصال. وكلما زاد مستوى السيادة أصبح الاتصال أكثر صعوبة. هناك سوابق يمكننا أن نذكرها في هذا الصدد. على سبيل المثال فللدول عملاتها الخاصة وهناك تكاليف لاستخدامها في بلدان أخرى، ولكن هذه التكاليف لم تجعل استخدامها مستحيلاً. ولدى الدول شركات اتصالات وطنية أيضاً، ولكن يمكنك الاتصال من بلد إلى آخر مقابل بعض رسوم. إذاً فالتغيير الأكثر احتمالاً بسبب فرض المزيد من السيادة الرقمية هو زيادة الاحتكاك، مما سيزيد من صعوبة وتكلفة التواصل عبر الحدود.

تكمن المشكلة في فرض هذا النهج الوطني للسيادة أن الإنترنت وبنيتها الأساسية عالمية في أصل تصميمها. فهناك شبكة معقدة من الاتصالات التجارية هي التي تشكّل عصب ما نسميه الفضاء السيبراني. إنها ليست مجموعة شبكات وطنية وإنما نظام قائم على منطق الشبكات والأسواق وليس السياسة، ولم يتم تصميمها أو بناؤها لاحترام الحدود. لا بد للسيادة حتى تكون فعّالة في هذه الشبكة المعقدة من أن تمتد سيطرتها خارج الحدود القضائية للولايات وغير مقيّدة بحدود الدولة، ولكن لا توجد آليات دولية لفرض السيطرة خارج الإقليم أو للتفاوض حول اتفاقية بشأن القواعد العامة لهذه السيادة.

إن نمو السيادة، المصحوب بالتوطين (على سبيل المثال، التدابير الحكومية التي تجبر الشركات على تخزين البيانات الرقمية محلياً ضمن نطاق سلطتها أو توفير أولويات الشراء من الشركات الوطنية

والتكنولوجيا المحلية)، يقيّد قدرة الشركات الأجنبية على المنافسة. وقد أصبحت قوانين توطين البيانات الصارمة التي تتطلب تخزين البيانات الشخصية للمواطنين أو السجلات المحاسبية أو معالجتها داخل بلد ما أكثر شيوعاً بعد عام 2010. ومع ذلك، فإن غالبية القوانين التي تفرض قيوداً على عمليات نقل البيانات الدولية تسمح بنقل البيانات إذا تم استيفاء شروط معينة. مثلاً، طلب موافقة صاحب البيانات صراحة أو تقييد إرسال البيانات بحيث يتم إلى البلدان التي لديها قوانين تضمن "حماية ملائمة البيانات". يمكن أن تشكّل قوانين توطين البيانات حاجزاً أمام الشركات التي تسعى لتوسيع تواجدها الدولي، وغالباً ما تفتقر بعض الشركات إلى الموظفين أو الموارد المالية والقانونية لتطوير قدرتها على الالتزام بالقوانين. ومع ذلك، تُضَحّي العديد من الحكومات ببعض النمو المحتمل من أجل حماية أكبر للسيادة.

لكنَّ السيادة والتوطين لا تعنيان تعطل الإنترنت، فبلقنة الإنترنت أمر غير محتمل. ومن شأن الضرر الذي قد يلحق بالاتصالات والمصالح التجارية أن يردع معظم الدول عن سلوك هذا المسلك. يمكن لأي دولة أن تفرض معايير أو بروتوكولات تقنية جديدة للاتصال بالشبكة والتي من شأنها "كسر" اتصالها بالإنترنت العالمي، ولكن هذا لا يتأتى إلا من حلال تكلفة اقتصادية خطيرة، إذ سيفقد بعض مستخدمي الإنترنت المزايا التي يوفرها التواصل غير المقيد بالإنترنت. أوضح مثال على ذلك هي الصين، حيث يُحَرم المستخدمون في الصين من الوصول إلى المعلومات القيّمة (يشكو الباحثون الصينيون من ذلك) ولديهم نظرة مشوّهة للواقع حسبما ما يمليه الحزب الشيوعي الصيني بهدف خدمة مصالحه، ولكن ذلك لم يمنع الشركات الصينية من ممارسة أعمالها التجارية.

لقد أَقرّت ما يقرب من 80 دولة (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي) قوانين تقيّد تدفق البيانات عبر الحدود، وتُمثّل الضوابط على البيانات الشخصية الشكل الأكثر شيوعاً للتقييد، تليها البيانات المالية والمحاسبية والبيانات الحكومية (بما في ذلك بعض السجلات العامة أو البيانات المتعلقة بالدفاع) والبيانات الضريبية، ويختلف تطبيق هذه القوانين من دولة إلى أخرى. إذاً لن يؤدي توطين البيانات إلى "تعطل" الإنترنت أو بلقنتها، ولكن ذلك سيؤدي إلى تعقيد نماذج عمل الشركات ومن المحتمل أن

يؤدي إلى تباطؤ النمو الإجمالي، وهو ما سيؤثر في المرتبة الأولى على الشركات ذات التواجد العالمي. وعلى المدى الطويل فقد تخسر الشركات الأحدث أو الأصغر فُرَص التوسع لخدمة الأسواق العالمية.

آليات إعادة تشكيل الفضاء السيبراني:

إن التوجهات التي تعيد تشكيل العالم الرقمي – الفصل والتقنين والعسكرة وانعدام الثقة والتسليح - هي أعراض لمشاكل دولية أكبر، بما في ذلك عودة ظهور القومية في جميع أنحاء العالم وتدهور قوة المؤسسات العالمية التي أنشأتها الولايات المتحدة وحلفاؤها من الدول الغربية. ما نراه هو توسُّع السيطرة السيادية. ولكن كما أن للدول أنظمة سياسية مختلفة أو حتى دوائر صنع قرار مختلفة، مع ذلك بإمكانها التعامل مع بعضها البعض، وسيستمر الإنترنت في العمل كمنصة للتجارة العالمية. وكما يتم تقسيم المجال الجوي على طول الحدود الوطنية، ولكن السفر الجوي الدولي ما يزال ممكناً، ويرجع ذلك جزئياً إلى وجود اتفاقيات دولية بشأن المعايير والسلامة (تحت رعاية إحدى منظمات الأمم المتحدة).

إن عدم وجود آلية فعالة لتنسيق وتوجيه الإجراءات الوطنية هو المعضلة الأساسية التي تحدّ من الاحتكاك وإدارة انتشار الضوابط السيادية. والأمم المتحدة وهي المكان المنطقي لوضع مثل هذه الآلية، هي نفسها في أزمة، كما قد أوقفت القوى المتنافسة الحوارات الأمنية الهادفة. كانت اللجنة رفيعة المستوى التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة محاولة لتصحيح ذلك، لكنها لم تكتسب زخماً أو تماسكاً. أضف إلى ذلك أن برامج الحد من التسلّح ونزع السلاح آخذان في التآكل مع تصاعد التوترات الدولية وليست "عسكرة الفضاء السيبراني" إلا أحد أعراض ذلك، ومن غير المُرجَّح أن تؤدي معالجة الأعراض بدلاً من معالجة السبب الجذري إلى أي تحسن. إن إنشاء مؤسسات سلام أو دعوة مستخدمي الإنترنت المعنيين إلى السلام لا يعالج المشكلة الأساسية المتمثلة في أن الدول الاستبدادية تسعى إلى إعادة تشكيل القواعد والمؤسسات العالمية لخدمة مصالحها بشكل أفضل، وتقليل سلطة الغرب وتضييق فسحة المواطنين السياسية في وقت أضحى فيه المدافعون الغربيون ضعفاء.

الوضع صعب ولكنه ليس مستحيلاً. والخطوة الأولى هي بناء آلية للتنسيق في الفضاء السيبراني لتفادي البلقنة. يمكن أن تقوم الدول ذات العقلية المتشابهة بإنشاء هذه الآلية بدايةً لأن المبادرات الممولة من القطاع الخاص تفتقد إلى الشرعية. فعلى الرغم من أن "نداء باريس" كان جهداً بارزاً، إلا أنه افتقر إلى الجوهر السياسي وكانت تعتريه مشكلات إجرائية (حيث رفضت إحدى الدول الكبرى التوقيع بعد إعطائها النص "النهائي" قبل أسبوع للمراجعة)، فلم يكن النص نفسه مقنعاً. ولا يمكننا اعتبار أي جهد لا يَكسَب دعم الهند والولايات المتحدة وروسيا والصين على أنه ناجح. في حين أن جهد باريس المتجدد هذا العام من المرجح أن يحظى بدعم الديمقراطيات الكبرى، إلا أنه لن يستطيع عكس هذه التوجهات الكبرى.

كانت هناك سابقة مؤسفة ولكن يمكن أخذ العبرة منها. ففي عام 1915، قام هنري فورد بسبب قلقه حيال الحرب العالمية الأولى بشراء سفينة (سُميت بـ"سفينة السلام") ، وقام فورد بجمع مجموعة من رجال الدين والأكاديميين (ما يمكن تسميته اليوم بـ"مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين")، وأبحر بها إلى أوروبا للضغط من أجل قضية السلام. استَقبَلَت القوى المتحاربة فورد ورفاقه ببرود وسخرت الصحافة من جهوده. إذاً، ليس هناك للجهود الخاصة وحسن النوايا وزناً كافياً عندما تتعارض مصالح القوى العظمى، ولا يمكن تأسيس السلام الرقمي العالمي في وقت مبكر في بيئة يتزايد فيها الصراع.

ومع ذلك، فإننا لسنا في عام 1915 وهذه الأمثلة غير متطابقة مع الواقع بشكل كامل. يوجد بالفعل صراع عميق في الفضاء السيبراني ولكنه لم يتسبب بعد بالموت أو الدمار.

وإذا أردنا تجنب استقبالٍ شبيه باستقبال "سفينة السلام"، فإننا بحاجة إلى ثلاثة أشياء: الاعتراف الهادئ بالطبيعة الحقيقية للنزاع السيبراني والخلافات السياسية القوية التي تدفعه، والمساحة المحدودة للاتفاق، وغياب الآليات الفعالة لتحقيق السلام السيبراني. هذا هو ما يدفع باتجاه البلقنة بقدر الرغبة في السيادة الرقمية، ويجب ألا نخلط بين الاثنين.

من الممكن إدارة المخاطر على الإنترنت دون إغلاق الفرص التجارية أو توسيع القيود المفروضة على حقوق الإنسان مثل حرية التعبير. كانت الصين رائدة في وقت مبكر في الانفتاح على الأعمال

التجارية والانغلاق على السياسة. إن الانفتاح على الأعمال التجارية والانغلاق على السياسة أمر صعب ولكنه ليس مستحيلاً، بل في الواقع أصبح الأمر أكثر سهولة بشكل متزايد بسبب تطوّر وتوافر التقنيات التي تسمح للحكومات بممارسة سلطة أكبر في المحتوى والمراقبة، إذ توفر التكنولوجيا الذكية إمكانية الوصول إلى المعلومات التجارية في حين تُدير وتقيّد الوصول إلى المعلومات الحساسة سياسياً أو ثقافياً. لكن هذا النوع من السيادة الإلكترونية ليس نتيجة مرغوبة لأولئك الذين يرون الإنترنت كأداة لتوسيع الحريات الأساسية. أضف إلى ذلك أن المنهجية الخاطئة للسيادة الرقمية ستضر بالابتكار والنمو الاقتصادي، ولكن الحلول الوطنية والمتعددة الأطراف تتيح فرصة لتقليل المخاطر وتقليل الأضرار.

ليس الأمر أن البلقنة في تزايد، وإنما الحرية على الإنترنت وخارجها آخذة في التقلص. فبعض البلقنة أمر لا مفر منه إذا كان ذلك يعني إنشاء حدود تنظيمية. ويمكن لمجموعة أساسية من الدول الديمقراطية أن توجه هذه البلقنة للتعامل مع التحديات التي تواجه الخصوصية والأمن والتجارة مع الحفاظ، على الأقل في ولاياتها القضائية على الحقوق الأساسية. وتتمثل الخطوة الأولى في صياغة أيديولوجية جديدة تستند إلى مبادئ تحترم السيادة والحقوق الفردية. من الأفضل أن يكون هذا جزء لا يتجزأ من خطاب يقوم على مبادئ الديمقراطية ومبادئ السوق. وتتمثل الخطوة الثانية في تطوير آلية قوية للتعاون بين الدول الديمقراطية ذات الفكر المتشابه واستخدام هذه الآلية كمنصة للتفاوض وتجنّب المخاطر والأضرار الناجمة عن البلقنة، مع تلبية المخاوف المشروعة التي تعيد تشكيل الإنترنت.

يتم الدفاع عن الحريات الأساسية في سياق التغييرات السياسية التي ساعدت الإنترنت في إحداثها. إذ يتوقع المواطنون الآن أن يتمتعوا بحرية الوصول إلى المعلومات ويرون هذا الوصول على أنه حق أساسي. يتعرض الخطاب السياسي الديمقراطي لضغوط من زيادة التطرف والتوطين الذي يتيحه الإنترنت. فقد يعزز الإنترنت القومية والشعبوية (على الرغم من أننا لا نرغب في المبالغة في تقدير هذا التأثير)، لكن من الضروري أن نتذكر أن نفس هذه الضغوط تنطبق على الدول غير الديمقراطية والتي في نهاية المطاف لديها قدرة أقل على التعامل مع هذه الأمراض. إن الإنترنت يزيد من هشاشة الدول

الاستبدادية، وينبغي عدم السماح لجهود هذه الدول في التقليل من هذه الهشاشة بتشكيل بنية إنترنت عالمية جديدة.

كانت للأيديولوجية الأولى للإنترنت فكرة مثالية عن الحرية الشخصية في جوهرها والتركيز على الحقوق الفردية، مما يجعلها آخر نتاج عصر التنوير. والخيار المطروح أمامنا ليس منع البلقنة ولكن إدارتها للدفاع عن الإنترنت كمساحة للعمل الفردي في الكلام وفي البيانات وفي الابتكار. يجب أن تَستَبعِد أي آلية جديدة أولئك الذين ليسوا ملتزمين بشكل واضح بحقوقهم الأساسية، فالسعي إلى تحقيق الإجماع مع المستبدين مضيعة للوقت. وكما هو حال الواقع الفعلي، فكذلك الأمر على الإنترنت.